

جدلية القانون الواجب التطبيق على مجتمع الاعمال الدولي The Dialectic of the Law Applicable to the International Business Community

أسماء بعلوج^{1*} ، مخبر الامن القومي الجزائري التحديات والرهانات-جامعة خميس مليانة، الجزائر

a.baaloudj@univ-dbk.m.dz

رشيد بوبكر²، جامعة تيبازة، الجزائر، rachid.boubekeur@univ-tipaza.dz

تاريخ قبول المقال: 25-05-2026

تاريخ إرسال المقال: 29-04-2026

الملخص:

يثير مجتمع الاعمال الدولي جدلا فقهيًا كبيرًا بشأن طبيعة القواعد القانونية المطبقة على أشخاصه، بين من يرى انها قواعد قانون التجارة الدولية، ومن يرى بأنها قواعد قانون التجار ، ومن يرى انه لا وجود الا لقانون واحد هو قانون التجارة الدولية، غير ان تمحيص هذه القواعد، وبالنظر الى المنظمات الفاعلة في سننها وفرض تطبيقها على هذا المجتمع، أمكن القول ان هذه القواعد هي قواعد قانون الاعمال الدولي، وان قانون التجارة الدولية وقانون التجار انما هما فرعين لهذا القانون الذي يتمتع بقدر كبير من الخصوصية لا سيما في مجال مدى الزامية قواعده، حيث تعطي هذه الاخيرة لأشخاص هذا المجتمع من دول وشركات وبنوك الحرية لاختيار الأنسب منها للتطبيق بما يتوافق مع طبيعة الاعمال.

الكلمات المفتاحية: مجتمع الاعمال الدولي؛ قانون التجارة الدولية؛ قانون التجار؛ قانون الاعمال الدولي.

Abstract:

The international business community has given rise to a substantial jurisprudential debate concerning the nature of the legal rules applicable to its members. Some scholars consider these rules to be those of International Commercial Law, others regard them as belonging to the Law of Merchants, while a third group maintains that only one body of law truly exists—namely, International Commercial Law.

However, upon scrutinizing these rules, and in light of the organizations that actively formulate and enforce them within this community, it becomes evident that they constitute what may be termed the Law of International Business. Both International Commercial Law and the Law of Merchants may therefore be seen as branches of this broader law, which possesses considerable particularity—especially with respect to the degree of obligatoriness of its rules. This law grants the actors within this community—states, corporations, and banks—the freedom to select from among its norms those most appropriate for their transactions, in a manner consistent with the nature of their business, and with their orientation toward innovation, which demands rapidity and trust. Furthermore, this law exerts

* أسماء بعلوج.

a profound influence upon national legislative frameworks, whether through adherence to the international conventions that codify it, or through the establishment of an investment-friendly environment aligned with the requirements of integration into the global business community.

Keywords: International Business Community – International Commercial Law – Law of Merchants – Law of International Business.

مقدمة:

تتمايز المجتمعات بحسب زوايا النظر إليها، فبالنظرة العقائدية فرق فقهاء الشريعة بين دار السلم وهي المجتمعات الخاضعة لحكم الإسلام ودار الحرب وهي تلك التي لا تخضع له، وبالنظرة الاجتماعية ميز ابن خلدون في مقدمته بين المجتمعات البدوية والمجتمعات المتحضرة، وبنظرة مغايرة تركز على المعايير المكانية تم تقسيم المجتمعات الى مجتمعات مدنية وريفية والضواحي، وبنظرة أخرى تركز على المعايير الاقتصادية قسمت الى مجتمعات زراعية ومجتمعات ما بعد الصناعة.

وإذا انطلقنا من النظرة القانونية امكنا ان نقسم المجتمعات تاريخيا الى صنفين الصنف الأول هو مجتمعات الغاب التي تعتمد شريعة اللاقانون والقوي يأكل الضعيف وفكرة الانتقام الفردي كأسلوب للبقاء في المجتمعات البدائية، والصنف الثاني المجتمعات التي عاشت في كنف القانون مع بداية الحضارات الميزوبوتامية والفرعونية، سواء أكان هذا القانون قانون السلطة الابوية او قانون العرف، او كان القانون المكتوب كأرقى أنواع القوانين على الاطلاق والأكثر وضوحا لا سيما في اعتماده على اسلوب النشر في الساحات العامة وجران المعابد في محاولة لترسيخ قاعدة " لا عذر بجهل القانون " .

ومع تطور القانون وانتهاء المجتمعات البدائية وتشابك العلاقات السياسية والتجارية خصوصا، وبداية تشكل العلاقات الدولية وتشعبها بعد اضمحلال الامبراطوريات الكبيرة وظهور فكرة الدول القومية، ظهر تقسيم جديد للمجتمعات يركز على حدود الدولة بين مجتمع داخلي يطبق عليه القانون الوطني ومجتمع دولي يطبق عليه القانون الدولي، ليتطور هذا المجتمع ويتشعب الى مجتمع دولي سياسي يطبق القانون الدولي العام ومجتمع أعمال تكثر القواعد القانونية المطبقة فيه.

ومع وضوح معالم مجتمع الاعمال الدولي وانحصار اشخاصه ازدادت الحاجة الى توحيد قواعده، ونزعت المنظمات الدولية الى تبني هذا الاتجاه، ومع ذلك بقي الفقهاء والباحثين يطرحون جدلا واسعا بشأن طبيعة هذه القواعد وتسمياتها المختلفة بين من يسميها قانون التجارة الدولية ومن يسميها قانون التجار، وبين من يعتبر انها مسميات واحدة لنفس القانون وبين من يرفض ذلك.

ومن هذا المنطلق نخصص هذا المقال لدراسة طبيعة القواعد القانونية المطبقة على أشخاص مجتمع الاعمال الدولي، وذلك من طرح الإشكالية التالية:

*الى أي مدى ينفرد مجتمع الأعمال الدولي بتطبيق قانون خاص به مقارنة مع باقي المجتمعات القانونية الأخرى؟

المبحث الأول: مفهوم مجتمع الاعمال الدولي

يعبر مفهوم مجتمع الأعمال الدولي (International Business Community) عن مجموعة من الفاعلين الاقتصاديين (شركات، مؤسسات، حكومات، ومنظمات دولية) الذين يتفاعلون فيما بينهم عبر الحدود الجغرافية والسياسية لتبادل السلع، الخدمات، التكنولوجيا، ورؤوس الأموال. كما لا يقتصر هذا المجتمع على مجرد "عمليات البيع والشراء"، بل يمتد ليشمل بناء تحالفات استراتيجية، وسلاسل توريد عالمية، وتكاملاً في الأسواق المالية والإنتاجية. لذا يتطلب تحديد مفهوم مجتمع الاعمال الدولي التطرق الى تعريف مصطلح "مجتمع الاعمال الدولي"، ثم التطرق الى اشخاصه.

المطلب الأول: تعريف مجتمع الاعمال الدولي

لا يُعرف مجتمع الأعمال الدولي كمجرد تجمع للشركات، بل كـ "نظام إيكولوجي عابر للحدود" يتسم بالتعقيد والاعتماد المتبادل، حيث تتشابك الفواعل الاقتصادية (الشركات المتعددة الجنسيات) مع الفواعل السياسية (الدول) والفواعل المؤسسية (المنظمات الدولية كمنظمة التجارة العالمية). كما تتجلى الوظيفة الأساسية لهذا المجتمع في عولمة "سلاسل القيمة المضافة"، حيث يتم تفكيك العمليات الإنتاجية وتوزيعها جغرافياً بما يحقق الكفاءة القصوى. هذا الترابط الوظيفي يخلق ما يسمى بـ "التكامل الرأسي والأفقي" على مستوى العالم، مما يجعل مجتمع الأعمال الدولي كياناً يتجاوز في نفوذه وقدراته التنظيمية حدود الدولة القومية التقليدية، ويؤسس لقواعد حكم اقتصادي عالمي جديد.

الفرع الأول: التعريف الإصطلاحي لمجتمع الأعمال الدولي

مصطلح مجتمع الاعمال الدولي أمكن اطلاقه على كافة الكيانات التي تمارس الاعمال الدولية، ولذلك فالمفهوم المفتاحي هنا هو: "الاعمال الدولية"، وهذا المفهوم قدمت لها عدة تعريفات عدة تدور حول نفس المعنى، فهناك من يعرفها بالأنشطة المتعلقة بتجارة السلع والخدمات ورؤوس الأموال والتكنولوجيا والعلامات التجارية بين الدول".

وهناك من يعرفها بأنها: "انتقال المعاملات بين الدول من دولة إلى بشأن كالبضائع المادية والخدمات المتعددة مثل تأمين ونقل ، وكذا المعرفة والتقنيات، والأموال".¹ وهناك من يعرفها بأنها: "معاملات السلع والخدمات عبر الحدود بين دولتين أو أكثر. سواء تعلقت برأس المال أو تعلقت بالمهارات وذلك لأغراض الإنتاج الدولي للسلع والخدمات المادية، مثل التمويل والخدمات المصرفية والتأمين والبناء".²

الفرع الثاني: الإطار السوسيو-قانوني والمؤسسي لبيئة الأعمال العابرة للحدود

يُعرف مجتمع الأعمال الدولي كفضاء لتفاعل الأنظمة القانونية والقيم الثقافية المتباينة. أكاديمياً، يُنظر إلى هذا المجتمع كساحة لـ "التوافق المؤسسي"، أي سعي الشركات والمؤسسات الدولية لتوحيد المعايير (مثل معايير الحوكمة، والمسؤولية الاجتماعية، والاتفاقيات التجارية) لتقليل مخاطر عدم اليقين في الأسواق الأجنبية.

كما يمثل مجتمع الأعمال الدولي نقطة التقاء للقيم الإدارية المختلفة، مما يتطلب "ذكاءً ثقافياً" وقدرة على التكيف مع البيئات التشريعية المحلية (Local Legislations) في إطار استراتيجية عالمية موحدة. وبذلك، يصبح المفهوم هنا معبراً عن "المواطنة الشركات العالمية"، التي توازن بين السعي لتحقيق الربحية وبين الالتزام بالمعايير الأخلاقية والقانونية الدولية والتنمية المستدامة.

المطلب الثاني: أشخاص مجتمع الاعمال الدولي

تتمثل اشخاص مجتمع الاعمال الدولي في الكيانات المخاطبة بالقانون الواجب التطبيق على هذا المجتمع، وتلك المتفاعلة داخل نطاقه، ويتعلق الامر بثلاث اشخاص رئيسية:

الفرع الأول: الدول

تعد الدول من الأشخاص الأساسية المكونة لمجتمع الاعمال الدولية عندما تتصرف دون ان تمارس السيادة والسلطة كأى شخص من اشخاص القانون الخاص، كما يمكن ان تتفاعل داخل ذات المجتمع عندما لا تكون في شكلها البسيط هذا، وذلك عندما تشترك في تأسيس مشروع او عندما تكون ضمن تكتل اقتصادي، وفيما يلي بيان ذلك:

¹ - بهاء الشطرات، مفهوم الاعمال الدولية، مقال منشور في 2023/07/18، على موقع موضوع: <https://mawdoo3.com> تاريخ الاطلاع: 2025/09/23.

² - International business ; <https://en.wikipedia.org>; 23/09/2025.

أولاً: المشروعات المشتركة

هي تلك المشروعات التي تشترك في إقامتها دولتان وأكثر بموجب اتفاق بين الحكومات بحيث تساهم كل واحدة منها في واحد أو أكثر من العناصر الإنتاجية كرأس المال أو عنصر العمل أو الخبرات الفنية، وسواء أوجدت فيه مشاركة في الملكية أو الإدارة أو لم يوجد¹، ويصبح الكيان الجديد مشتمل من مشتملات مجتمع الاعمال الدولي، المشروعات المشتركة من اهم صيغ التعاون والتكامل الاقتصادي واداة من ادوات الاسراع في التنمية الاقتصادية، وذلك لاعتبارات عديدة منها:

- قدرتها على استغلال أفضل للمواد الأولية المجمعة لتنفيذها.

- قدرتها على توظيف موارد ضخمة مالية وفنية واسواق واسعة بما لا تقدر عليه دولة بمفردها.

- قدرتها على تحقيق المصالح المشتركة لعدة دول من خلال تقسيم العمل الدولي وتنسيقه العمل الدولي اقليميا بين الدول الاطراف المتعاقدة ورفع القدرة الانتاجية لها وتنشيط التبادل التجاري

ثانياً: التكتلات الاقتصادية

التكتلات الاقتصادية هي تلك الكيانات الناشئة عن اتفاق بين دولتين أو أكثر يهدف الى تنسيق السياسات الاقتصادية لإزالة كافة العوائق الخاصة بانتقال السلع، وكذا رؤوس الأموال والأشخاص، بغية تحقيق نمو في هذه الدول²

وتتميز التكتلات الاقتصادية بما يلي:

- احداث جهاز قار ودائم يناط به مهمة تحقيق الأهداف المنصوص عليها في اتفاقية انشاء التكتل.
- اعتراف الدول المنشئة للتكتل بالإرادة المستقلة وشخصيته القانونية بحيث يمكنه التعبير عنها وفق القواعد التي يقررها النظام الأساسي له.
- أن يكون الهدف من التكتل تحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء بإلغاء القيود المفروضة على انتقال رؤوس الأموال والسلع والأشخاص، أو عن طريق تنسيق بعض جوانب السياسة الاقتصادية والمالية للدول الأعضاء، ويدخل في ذلك تنسيق النظم الضريبية، وتنظيم المدفوعات، وتنسيق السياسة الإنتاجية .. أو عن طريق الاستعانة بوكالات أو هيئات متخصصة، كإنشاء بنك للتنمية المشتركة مثلاً تساهم في رأس ماله الحكومات الأعضاء.

¹ - International business ; <https://en.wikipedia.org>; 23/09/2025.

² - كمال مقروس، دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي: دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية والتجربة المغربية، ماجستير في الاقتصاد الدولي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، 2014/2013، ص ص 57-58.

اما عن صور التكتلات الاقتصادية الإقليمية فيمكن التمييز في ذلك بين أربع صور منها وهي:

1-منطقة التجارة الحرة: وفي هذه الصورة تتفق الدول الأطراف على إلغاء القيود الجمركية المفروضة على سلعها، مع احتفاظ كل دولة بتعريفاتها الجمركية الخاصة بالنسبة للغير، ومن أمثلة هذه الصورة منظمة التجارة الأوروبية الحرة¹، ويطلق عليه تكتل "نافاتا"، ويضم الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك².

2-الاتحاد الجمركي: في هذه الصورة يتم إلغاء الرسوم الجمركية، والقيود الكمية فيما بين الدول الأعضاء، وتلتزم هذه الأخيرة إلى جانب ذلك بتعريف جمركية موحدة يتم تطبيقها على السلع المستوردة من دول العالم الخارجي¹، ومن أمثلة الاتحاد الجمركي هو الاتحاد الأوروبي والذي شكل عام 1957 بين ألمانيا الغربية وفرنسا وإيطاليا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ.³

3-السوق المشتركة: وفي هذه الصورة يتم الاتفاق بين الدول الأعضاء على إزالة كافة الحواجز الجمركية والقيود على المبادلات التجارية، وتقرير حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال فيما بينها، مع توحيد التعريف الجمركية إزاء العالم الخارجي، ويتعين في هذه الصورة أن يكون هناك تنسيقا فعالا بين السياسات النقدية والمالية بينها في إطار السوق المشتركة⁴، ومن أمثلتها السوق المشتركة لوسط أمريكا وتشمل كل من: السلفادور، جواتيمالا، هندوراس، نيكاراغوا، كوستاريكا.⁵

4-الاندماج الكامل: وفي هذه الصورة تتحقق الحرية الكاملة لانتقال البضائع والأشخاص ورؤوس الأموال فيما بين الأعضاء، مع منح أجهزة التنظيم الموكل إليها تحقيق هذه الأهداف سلطة وضع السياسات المالية والتجارية دون الرجوع إلى الدول الأعضاء وكأنها سلطة عليا فوق حكومات تلك الدول⁶، وأهم أمثلة هذا التكتل الاتحاد الأوروبي الذي اكتمل مع بداية 1994 ليكون أحد الكيانات الاقتصادية العالمية والعلاقة والتي لها تأثيرها الفعال على التجارة الدولية وحركة رؤوس الأموال والاستثمارات.⁷

¹ - عبد الواحد محمد الفار، العولمة الاقتصادية، دون طبعة، دار النهضة العربية، مصر، 2009، ص ص 10- 242.

² - عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المشاركة الدولية، دون طبعة، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص 108..

³ - علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي، ط 1، دار الميسرة، الأردن، 2007، ص 411.

⁴ - عبد الواحد محمد الفار، مرجع سابق، ص 244.

⁵ - عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية، الطبعة الثانية، الدار المصرية اللبنانية،

مصر، 2004، ص 37.

⁶ - عبد الواحد محمد الفار، المرجع سابق، ص 244، ص 245.

⁷ - موردخاي كريانين، الاقتصاد الدولي، ترجمة: الدكتور محمد إبراهيم منصور، الدكتور علي مسعود عطية، دون طبعة،

دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2007، ص 38.

الفرع الثاني: الشركات التجارية

تعد الشركات التجارية شخصا هاما من اشخاص مجتمع الاعمال الدولي وتدار من قبل رجال الاعمال او تكون مملوكة لهم بالأساس.

و"رجل اعمال" يقابله لقب "سيدة اعمال" وهو يطلق على الشخص المالك لمشروع خاص او يديره¹ بقدرات عالية من الابتكار والوجود المميز²، ويسمى ايضا رائد الاعمال او صاحب مشروع او المستثمر³، أما المشرع الجزائري فلم يستخدم الا تسمية المستثمر في قانون الاستثمار، وبدلا عن التسميات الأخرى استخدم تسمية "تاجر" في القانون التجاري، "منتج" في القانون المدني، "متعامل اقتصادي" في قانون الصفقات العمومية، و"العون الاقتصادي" في قانون المنافسة.

ومهما كانت التسمية التي قد تختلف بين النصوص القانونية فإن رجل الاعمال يمارس نشاطه في صنف من أصناف الشركات التالية:

أولاً: الشركات المتعددة الجنسيات

هي شركات يؤسسها افراد او مساهمين، وتتمتع بشكل قانوني معين في عقد التأسيس في دولة ما تسمى دولة المقر او الدولة الام، التي يوجد فيها المركز الرئيسي للشركة، ويتم تأسيسها تبعا لقانونها الوطني، وتأخذ جنسية هذه الدولة، اما فروعها فتخضع لقانون الدولة المضيفة. وترتبط هذه الشركات مع بعضها البعض ترتبط من خلال ما تمتلكه من أسهم او شكل من اشكال السيطرة الادارية او عقد اتفاق معين مكونة بذلك وحدة اقتصادية متكاملة⁴، وتشير وثائق الأمم المتحدة الى هذه الشركات بالمؤسسات المتعددة الجنسيات، ومن ذلك ما تبنته منظمة العمل الدولية وهي احدى وكالتها المتخصصة في الاعلان الثلاثي للمبادئ المتعلقة بالمؤسسات المتعددة الجنسيات والسياسة الاجتماعية والصادر في نوفمبر 1977، وتتميز الشركات المتعددة الجنسيات بالخصائص التالية:

¹ - مسميات وظيفية: رجل اعمال، مقال منشور على منصة مجرة: <https://hbrarabic.com/> تاريخ الاطلاع:

2025/09/23.

² - عزة بوعيسي، محمد بلعسل، رجال الاعمال والفساد المالي في الجزائر-مقاربة تحليلية-، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، جامعة المسيلة، المجلد 6، العدد 1، 2021-07-15، ص 1079.

³ - كيف تصبح رجل اعمال، مقال منشور بتاريخ 2017/05/07 على الموقع: <https://mawdoo3.com> تاريخ الاطلاع: 2017/09/08.

⁴ - طلعت جيايد لحي الحديدي، المركز القانوني الدولي للشركات متعددة الجنسيات، ط 1، دار الحامد، الأردن، 2008، ص 35.

-الضخامة مقارنة مع احجام المشاريع الاقتصادية الأخرى للدولة الام، وذلك سواء من حيث الدخل الإجمالي، او حجم المبيعات.

-التفوق التكنولوجي باعتبار ان القدرات المالية الهائلة لهذه الشركات تساعد في الاتفاق على البحث والتطوير، والحصول على أفضل التكنولوجيا المستوردة.

-تنوع النشاط ليس فقط داخل قطاع اقتصادي معين بل يمتد ليشمل مختلف قطاعات لاقتصاد في الدولة المضيفة.

-إقامة التحالفات الاستراتيجية مع الشركات المشابهة لها في الصناعات المماثلة من اجل اقامة تحقيق مصالحها الاقتصادية المشتركة وتعزيز قراتها التنافسية والتسويقية.

-القدرة على تحويل الإنتاج والاستثمار على مستوى العالم كونها كيانات ضخمة تتميز بنشاطها الاستثماري الواسع على مستوى العالم¹.

ومن بين أهم الشركات "استرا"، "ال جي".

ثانيا: الشركات المحلية

تعمل الشركات المحلية على عكس الشركات المتعددة الجنسيات في محيط محلي وحيد يحكمه رغبات المستهلك وسياسات الحكومة وتشريعاتها، ويقصد بالشركة وفق القوانين المدنية الشخص المعنوي الناتج عن العقد الذي يلتزم بمقتضاه شخصان او أكثر بالمساهمة في مشروع مالي عن طريق تقديم حصة من مال او عمل، لاقتسام ما قد ينشأ عن هذا المشروع من ربح او خسارة.

وتنقسم الشركات التجارية من حيث قيامها على الاعتبار الشخصي او المالي الى فئة شركة الاشخاص وهي شركات تقوم على الاعتبار الشخصي، وتتكون اساسا من اشخاص تربطهم صلة القرابة كشركة التضامن، وفئة شركات الاموال التي تقوم على الاعتبار المالي ولا يكون لأي شريك اعتبار شخصي مثل شركة المساهمة، والشركات ذات الطبيعة المختلطة وتقوم على الاعتبارين (شركة التوصية البسيطة)².

الفرع الثالث: البنوك

البنوك هي مؤسسات مالية مرخصة لتلقي الودائع وتقديم القروض هدفها المتاجرة بالأموال التي تحصل عليها من الغير في شكل ودائع او قروض لتعيد استخدامها في مجالات استثمارية متنوعة لتحقيق

¹ - سفيان بن عبد العزيز، إدارة الاعمال الدولية والشركات المتعددة الجنسيات، مطبوعة بيداغوجية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، ص ص 40-41.

² - علي فتاك، مبسوط القانون التجاري الجزائري، دون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 177.

عائد للبنك والمودع¹، بالإضافة إلى تقديمها خدمات عديدة مثل: حراسة صناديق الودائع، تبديل العملات، إدارة الثروات، ودفع قيمة الشيكات، وفي معظم البلدان تُنظّم البنوك وتُدار من خلال البنك المركزي أو الحكومة الوطنية، وتُقسّم البنوك إلى نوعين وهما: البنوك التجارية والبنوك الاستثمارية². وأما البنوك التجارية فهي وسيط مالي يخدم الشركات من خلال توفير وظائف السيولة الأساسية داخل الاقتصاد من خلال منتجات وخدمات متنوعة، بحيث تقبل الودائع وتديرها لتحقيق دخل من الرسوم، وكمصدر تمويل منخفض التكلفة، يمكن للأموال أن تُدرّ دخلاً من الفوائد من خلال إنشاء الائتمان وتقديم التسهيلات الائتمانية، ويُعدّ قبول الودائع وإنشاء الائتمان مصدرين رئيسيين لإيرادات البنوك التجارية، حيث يغطي عملاؤها شريحة واسعة من الاقتصاد³. وأما البنوك الاستثمارية فتقدم خدمات مالية للعملاء من الشركات والمؤسسات، مثل الاستثمار وجمع رأس المال وترتيب عمليات الدمج والاستحواذ⁴.

المبحث الثاني: القانون الواجب التطبيق على مجتمع الاعمال الدولي

في ظل عولمة الأسواق، لم تعد الصفقات التجارية حبيسة الاختصاص التشريعي لدولة واحدة، بل أصبحت العقود والتعاملات تمتد لتشمل أطرافاً من جنسيات متعددة وأنظمة قانونية متباينة (مثل القانون المدني والقانون العام)، هنا تبرز إشكالية قانونية محورية: أي قانون سيحكم هذا النزاع؟ وكيف يمكن ضمان اليقين القانوني في بيئة تفتقر إلى "مشروع عالمي" موحد؟ إن البحث عن القانون الواجب التطبيق في مجتمع الأعمال الدولي ليس مجرد ترف فكري، بل هو ضرورة اقتصادية لتوفير الحماية للمستثمرين وضمان استقرار المراكز القانونية

المطلب الأول: قانون التجارة الدولية

لقد أدى تطور وسائل النقل والاتصال، وانفتاح الأسواق العالمية، إلى ظهور علاقات تجارية معقدة تتجاوز ولاية القوانين الوطنية الضيقة، ومن هنا برزت الحاجة إلى نظام قانوني متميز يتسم بالمرونة والسرعة والقدرة على التكيف مع متطلبات التاجر الدولي، وهو ما يُعرف بـ "قانون التجارة الدولية". هذا القانون لا يهدف فقط إلى تنظيم عمليات البيع والشراء، بل يسعى إلى إيجاد توازن دقيق بين

¹ - اسماعيل ابراهيم عبد الباقي، ادارة البنوك التجارية، ط 1، دار غيداء، الاردن، 2015، ص 13.

² - رزان أبو صالح، ما هو البنك، مقال منشور بتاريخ 2019/04/18 على الموقع:

<https://mawdoo3.com> تاريخ الاطلاع: 2025/09/14.

³ - What is a Commercial Bank?; <https://corporatefinanceinstitute.com/>; 23/09/2025 .

⁴ - Banque d'investissement ; <https://fr.wikipedia.org>; 23/09/2025.

سيادة الدول على اقتصادها وبين حرية المبادلات التجارية التي تفرضها العولمة، حتى نفهم طبيعة القواعد التي ضمها قانون التجارة لدولية نتناول تعريفه ثم مصادره:

الفرع الأول: تعريف قانون التجارة الدولية

يعرف قانون التجارة الدولية بأنه: " مجموعة القواعد القانونية التي تحكم العمليات التجارية في العلاقات الدولية الخاصة ويبين وسائل حل المنازعات المتعلقة بها"، ويعرف ايضا بأنه: "القانون الذي يهدف الى وضع القواعد التي تطبق على العلاقات التي تربط بين المتعاملين الاقتصاديين والعمليات التي تنشأ بينهم وذلك إذا ادت هذه العلاقات والعمليات الى حركة في المنتجات او قيم تخص اقتصاد عدة دول"¹.

وعرفته الأمانة العامة لمنظمة الأمم المتحدة من خلال التقرير الذي أعدته بمناسبة إنشاء لجنة الأمم المتحدة لتوحيد قانون التجارة الدولية كما يلي: "يقصد بقانون التجارة الدولية مجموعة القواعد القانونية التي تسري على العلاقات التجارية المتصلة بالقانون الخاص والتي تجري بين دولتين أو أكثر"². بالمقارنة بين تعاريف الفقه والتعريف الذي قدمته منظمة الأمم المتحدة نجد انها كلها متفقة على موضوع التنظيم والمتمثل في العلاقات التجارية المتصلة بالقانون الخاص، وان تعريف المنظمة يميل الى التعميم، في حين تذهب تعاريف الفقه الى شيء من التفصيل، وإذا جمعنا بين كل هذه التعريفات امكنا الخروج بالتعريف التالي: " يقصد بقانون التجارة الدولية مجموعة القواعد القانونية التي تسري على العلاقات التجارية المتصلة بالقانون الخاص والتي تربط بين المتعاملين الاقتصاديين وتبين وسائل حل المنازعات المتعلقة بها، وذلك إذا ادت هذه العلاقات والعمليات الى حركة في المنتجات او قيم تخص اقتصاد عدة دول".

الفرع الثاني: مصادر قانون التجارة الدولية

تتمثل مصادر هذا القانون³ فيما يلي:

أولاً-المصادر العامة:

حيث يشترك قانون التجارة الدولية مع القانون الدولي العام في المصادر التي حددتها المادة 38 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، وتتمثل فيما يلي:

¹ - هيبه نجود، الكاهنة إرزيل، عن القوة الملزمة لمصادر قانون التجارة الدولية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الواد، المجلد 10، العدد 2، 28-09-2019، ص 585.

² - عصام حنفي محمود، التجارة الدولية، دون طبعة، الاكاديمية العربية الدولية، مصر، دون طبعة، دون سنة، ص 2.

³ - هيبه نجود، المرجع السابق، ص 560.

1-الاتفاقيات الدولية: تعد الاتفاقيات الدولية التي تمخضت عن نشاط الاونسترال اهم الاتفاقيات التي تحكم مجتمع الاعمال الدولي، والاونسترال هي لجنة الامم المتحدة للقانون التجاري الدولي تم انشاؤها في 12/06/1966¹ ومقرها في "فيينا"، وتتولى اعداد مشاريع الاتفاقيات الدولية وتقدم بشأنها توصيات الى الجمعية العامة للأمم المتحدة لتبنيها في شكل اتفاقيات. ومناطق أهمية الاتفاقيات الدولية كمصدر لقانون التجارة الدولية يكمن في عدد أعضاء منظمة الأمم المتحدة والبالغ 193 عضواً، وهذا يجعل الاتفاقيات الصادرة عنها محل التقاف واجماع من الدول، مما يؤدي الى سرعة توحيد النصوص المطبقة على مجتمع الاعمال الدولي. ومن بين هذه الاتفاقيات اتفاقية الامم المتحدة الخاصة بالبيع الدولية للبضائع والتي ابرمت في فيينا بتاريخ 11/04/1980، واتفاقية الأمم المتحدة بشأن الشفافية في التحكيم التعاهدي بين المستثمرين والدول لعام 2014.

ولا تستأثر منظمة الامم المتحدة بوضع الاتفاقيات التي تنظم مجتمع الاعمال، وانما هناك منظمات أخرى أهمها منظمة التجارة العالمية ومن بين الاتفاقيات التي وضعتها الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة 1994، إضافة للاتفاقيات المتمخضة عن نشاط منظمات دولية أخرى مثل المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص-اليونيدروا-، ومن اهم ما اصدره اتفاقيتا لاهاي بشأن القانون الموحد للبيع الدولي للبضائع والقانون الموحد لتكوين عقد البيع الدولي للبضائع 1964، واتفاقية القواعد الموضوعية المتعلقة بالأوراق المالية المودعة لدى وسيط 2009.

2-العادات والاعراف التجارية الدولية: الأعراف التجارية الدولية هي السلوكات التفائية التي يتشكل مجموعة من القواعد الناتجة عن التعاملات التجارية الدولية والتي استمر العمل بها وتواتر عليها، بحيث أصبحت ملزمة اذ تضبط سلوك او نشاط فئة من التجار²، وتعتبر مصدرا اصيلا للقاعدة القانونية معترفا به في الفقه والقضاء.

أما العادات الاتفاقية هي سلوكات تلقائية يستقر التجار على اتباعها زمنا دون الشعور بالزاميتها ووجوب مراعاتها، وهكذا فالعادة عرف ينقصه الالزام، وتطبيقها نابع من اتجاه ارادة المتعاقدين الى اتباع حكمها، واتفاق المتعاقدين على تطبيقها³.

¹ - هيبه نجود، المرجع السابق، ص 558.

² - هيبه نجود ، مرجع سابق، ص 560.

³ - منصور داود، ساعد العقون، مكانة العرف في القانون التجاري الجزائري، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 4، العدد 2، 08-01-2020، ص 513.

جدلية القانون الواجب التطبيق على مجتمع الاعمال الدولي

ويلعب العرف والعادة في التعرف على قواعد السلوك التي تتفق مع حسن النية وفي استلهاهم معاني والكشف عن قصد المتعاقدين، فضلا عن انها تنشأ أحيانا لمعالجة قصور القوانين الوطنية عن تغطية وتنظيم مواضيع التجارة الدولية في ظل تطورها السريع¹.
ومن أمثلة الأعراف التجارية الدولية غير المدونة مبدأ "الدفع مقابل الدفع (Pay-as-you-go)" في عقود الاستشارات، حيث يُتفق على أن يتم الدفع بعد إتمام المهمة أو جزء منها وليس قبلها بشكل كامل.

3- مبادئ القانون العامة التي أقرتها الامم المتحدة: مجموعة القواعد التي تؤمن بها الدول، وتكون صالحة للتطبيق في كل الأنظمة القانونية مع مراعاة شروط تطبيقها²، ومن بين هذه المبادئ مبدأ التراضي، ومبدأ الالتزام بالتعويض عن الاضرار³.

4- أحكام المحاكم: ويقصد بها احكام القضاة الدوليين او المحكمين التي تصدر في مواضيع التجارة الدولية، والتي تطبق اتفاقية دولية او اعرافا تجارية⁴، وتشكل السوابق التحكيمية اتجاهات وقواعد يمكن للأطراف أو هيئات التحكيم اللاحقة الاسترشاد بها، مما يساعد في بناء مجموعة من المبادئ التي توجه حل النزاعات التجارية الدولية وتساهم في تطور قانون التجارة الدولية⁵.
ومن بين احكام التحكيم التي شكلت مصدرا لقانون التجارة الدولية نجد الاجتهاد القضائي الذي اخذ بتطبيق قانون محل التحكيم على الجانب الاجرائي في قضية P.SAPPHIRE.B سنة 1963.

5- مذاهب كبار المؤلفين: ويقصد بها مذاهب العلماء الذين تولوا شرح قواعد قانون التجارة الدولية المتعارف عليها وبناء نظرياته المختلفة، ومن بين المؤلفين البارزين الذين ساهموا في قانون التجارة الدولية "بيرثولد غولدمان Berthold Goldman" و "رينيه ديفيد René David".

¹ - توفيق ميلود مباركي، وضع قواعد التجارة الدولية، ماجستير في قانون الاعمال المقارن، كلية الحقوق، جامعة وهران، 2010/2009، ص 12.

² - هشام بن عبد الملك بن دهميش، مصادر القانون الدولي العام: دراسة تحليلية، مجلة كلية الشريعة والقانون، بتفهما الأشراف-دهقلىة، العدد 26 ، 2023، الجزء 2، ص 1503.

³ - المختار ولهي، المبادئ العامة للقانون كمصدر للقانون الدولي بين الجدل الفقهي والاجتهادات القضائية، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، جامعة المسيلة، المجلد 9، العدد 2، 2024-06-20، ص ص 125-126.

⁴ - طالب حسن موسى، قانون التجارة الدولية، دون طبعة، دار الثقافة، الأردن، 2008، ص 117.

⁵ - عادل عثمان، دور السوابق التحكيمية كمصدر لقواعد التجارة الدولية، مقال منشور بتاريخ 2021/09/27 على الموقع حماة الحق للمحاماة : <https://jordan-lawyer.com> تاريخ الاطلاع: 2025/09/20.

6-مبادئ العدالة والإنصاف: يقصد بها القواعد التي يتم استخراجها من خلال العقل وحكمة التشريع، ويتم الالتجاء لها لاستخلاص الحلول الواجب تطبيقها على المنازعات¹، ومن بين هذه المبادئ معاملة المتساوين على قدم المساواة، وعدم معاملة غير المتساوين على قدم المساواة²

ثانيا-المصادر الخاصة:

وهي مصادر خاصة بقانون التجارة الدولية وتتمثل فيما يلي:

1-التشريعات الداخلية: ويقصد بها التشريعات المتعلقة بالاستيراد والتصدير والجمارك والمناطق الحرة والغرف التجارية والصناعية وتشريعات نقل التكنولوجيا والخدمات المالية والاستشارية والنقل البحري والجوي والترانزيت، الى جانب القواعد المنظمة لها في القانون التجاري او القواعد الخاصة بها بما يعرف بتشريعات التجارة الخارجية، وهذه التشريعات هي احكام موضوعية وطنية متنوعة تتضمن قواعد تواجه بصورة تامة او جزئية نشاط التجارة الدولية، ومن هنا فهي تشكل مصدرا لأحكام قانون التجارة الدولية³

وتطبق هذه التشريعات على الممارسات التجارية الدولية بمقتضى قواعد تتنازع القوانين من حيث المكان او قواعد القانون الدولي الخاص، كما يمكن ان يتم تطبيقها في بعض الدول باعتبارها قواعد مادية خاصة لتنظيم عقود التجارة الدولية يتفق مضمونها وطبيعة هذه العقود، وعليه يتضمن التشريع الداخلي للدولة في هذا الفرض تنظيما ماديا لعقود التجارة الدولية يختلف عن التنظيم القانوني لعقود المعاملات الداخلية، غير ان بعض الدول لم يتطرق مشرعها الداخلي لمثل هذا التنظيم الشامل للعقود الدولية، وقد استقر مع ذلك على بعض القواعد المادية ذات الطابع القضائي التي تتلاءم وطبيعة هذه العقود، ومن التشريعات الوطنية الخاصة بقانون التجارة الدولية نذكر:

-العادات التجارية اليوغسلافية.

-التقنين الالمانى الخاص بالعقود الاقتصادية الدولية صدر في المانيا في 1976/02/05⁴

2-القوانين النموذجية: وهي عبارة عن قوانين ذات طابع معياري اختياري، بحيث تشكل نموذجا جيدا للدول التي تعاني من فراغ تشريعي او قصور والتي تلجأ الى هذه المصادر دون ان تكون ملزمة دوليا في إطار اتفاقية، وانما هو مجرد اقتداء بهذه المعايير حال سن او تعديل القوانين والاستفادة من معياريتها في الاختيار بين قواعدها او ملاءمتها وفق ما يتوافق مع النظام العام في هذه الدول.

¹ - هيبه نجود، المرجع السابق، ص ص 561-562.

² - مانويل فيلاسكيز وآخرون، العدالة والإنصاف، مجلة قضايا في الأخلاقيات، المجلد 3 ، العدد 2 ، 1990.

³ - عمر سعد الله، القانون الدولي للأعمال، دون طبعة، دار هومة، الجزائر، 2010، ص 114.

⁴ - هيبه نجود، المرجع السابق، ص 559.

واللافت في هذه القوانين انها لم تكتفي بتقديم نموذج عن قواعد قانونية خاصة بمسألة مستجدة على مستوى التجارة الدولية كالتجارة الالكترونية مثلاً، وانما دمت مع كل قانون نموذجي دليل اشتراع يساعد المشرع الوطني على صياغة القانون يتضمن تفسيراً لكل مادة فيه، ومن بين هذه القوانين:

-القانون النموذجي بشأن التوقيعات الالكترونية 2001.

-القانون النموذجي بشأن المعاملات المضمونة 2017.

3-قواعد الأونسترال التحكيم: وهي مجموعة شاممن الإجراءات التي يمكن للأطراف الاتفاق عليها من أجل تيسير وتسيير إجراءات التحكيم الخاص أو المؤسسي، وتتناول جميع جوانب عملية التحكيم، لبا سيما تلك المتعلقة بتعيين المحكمين وسير الإجراءات وشكل قرار التحكيم وأثره وتفسيره، وصدرت النسخة الأولى من هذه القواعد عام 1976 وتم تنقيحها عام 2010 .

4-التوصيات: وتصدرها الاونسترال للجمعية العامة للأمم المتحدة كما سبق وان تطرقنا، غير ان التوصيات التي لم يتم إعمالها وتحويل موضوعها الى اتفاقية ملزمة تبقى مصدراً لقانون التجارة الدولية، واخر توصية قدمته الاونسترال هي توصيتها الخاصة بتعزيز التحكيم الالكتروني في فبراير 2025، والتي أصدرتها في دورتها 81 وبينت فيها الإشكالات الناشئة عن اعتماد الأحكام الإلكترونية، وتقديم توصيات لتعزيز قبولها وإنفاذها وفق القوانين والمعايير الدولية، بما يسهم في مواكبة التطورات التقنية وضمان فعالية نظم التحكيم التجاري.

المطلب الثاني: قانون التجار

يُمثل "قانون التجار" ظاهرة قانونية فريدة تتجاوز المفهوم التقليدي للقانون الذي تضعه الدول، فهو يعبر عن مجموعة من القواعد والأعراف المهنية التي صاغها التجار بأنفسهم لتنظيم معاملاتهم العابرة للحدود بعيداً عن تعقيدات القوانين الوطنية، وقد نشأ هذا القانون في العصور الوسطى كحاجة ملحة لتوحيد القواعد التجارية في الأسواق الأوروبية الكبرى، ثم شهد نهضة معاصرة كبرى في ظل العولمة، حيث أصبح يُنظر إليه كقانون "عابر للقوميات" يستمد قوته من التكرار العرفي والقبول العام في مجتمع الأعمال الدولي، وحتى نفهم طبيعة القواعد التي ضمها قانون التجار نتناول تعريفه ثم مصادره:

الفرع الأول: تعريف قانون التجار

هو قانون تلقائي نشأ خارج سلطة الدولة بواسطة المتعاملين التجاريين الدوليين، بحيث تشكل قواعد عابرة للدول وضعها التجار بالموازاة مع القوانين الوطنية، ومضمونه دائما في تطور¹. وبدأت بوادر هذا القانون في الظهور في القرن الحادي عشر في أوروبا، وذلك مع بداية انتشار المراكز التجارية الهامة بالأخص في الموانئ الإيطالية مثل فينيسيا، وجنوا، وفلورنسا، حيث ونتيجة لضعف السلطة المركزية لجأ التجار إلى تنظيم أنفسهم في طوائف لكل طائفة منها قنصل يتولى الفصل في المنازعات التي تنشأ بينهم في شكل قضاء مستقل عن قضاء الدولة، كما انشؤوا قانونا مرنا يحكم العلاقات فيما بينهم مستوحى من أعرافهم التجارية، وبتلاهم وطبيعة نشاطهم التجاري الذي يتسم بالسرعة والائتمان، وتم بالتالي استبعاد أحكام القانون المدني الموروث عن الإمبراطورية الرومانية والذي كانت تفرضه السلطة المركزية لاتسامة بالشكلية المعقدة²، وقد دون هذا القانون في وثيقة سميت "وثيقة كالا مالا" والتي سرعان ما انتشر تطبيق قواعدها بين كافة التجار في الاسواق والموانئ الأوروبية، وتعد هذه الخطوة البذرة الاولى لنشوء قانون يحكم مجتمع التجار من وضعهم ويعيدا عن السلطة التشريعية في الدولة.

وفي هذه المرحلة ازدادت قوة التجار في غرب أوروبا تبعا لقوة تنظيمهم المهني الطائفي، لكن استثنائهم بالتشريع والقضاء لأنفسهم بدأ بالزوال لتزايد قوة السلطة المركزية في الدول الكبرى التي بدأت تتوحد في ظل النظام الملكي، وتنتقل بالتدريج من اطار النظام الاقطاعي الى شكل الدولة الحديثة، وقد ادى ذلك الى اضمحلال الطابع الدولي للقانون التجاري وبدأت حركة تقنينه³ وأصبح يستمد أحكامه من التشريع الذي تفرضه الدولة بعد ما كان قانونا تفرضه طوائف التجار، وصارت المحاكم التجارية جزء من النظام القضائي للدولة بعد أن كانت مستقلة عنه⁴.

ومع بداية القرن السادس عشر تحول النشاط التجاري من البحر المتوسط الى بحر الشمال والمحيط الاطلسي⁵، فازدهرت التجارة الدولية وتوسع نطاقها الجغرافي مع توسع الاكتشافات الجغرافية

¹ - توفيق ميلود مباركي، قانون التجار كمصدر من مصادر قانون التجارة الدولية، ماجستير في قانون الاعمال المقارن، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران 2، 2019، ص ص 7-10.

² - عزيز العكيلي، شرح القانون التجاري، ج 1، ط 1، دار الثقافة، الاردن، 2005، ص 31.

³ -- نادية فوضيل، النظام القانوني للمحل التجاري - المحل التجاري والعمليات الواردة عليه -، ج 1، دون طبعة، دار هومة، الجزائر، 2014/2013، ص ص 32-35.

⁴ - عزيز العكيلي، المرجع السابق، ص 31.

⁵ نادية فوضيل، المرجع السابق، ص 35.

وظهور الشركات المتعددة الجنسيات مثل شركة الهند الشرقية عام 1600 والتي نشطت باسم شركة تجار لندن المتاجرين في الهند الشرقية، ومع ذلك بقيت التجارة قيد التنظيم في القوانين الداخلية ولا يوجد تنظيم دولي لها حتى بدايات القرن التاسع عشر، أين عمدت الدولة أمام عجز القوانين الداخلية عن تنظيم مستجدات مجتمع الاعمال الدولي الى تنظيم التجارة الدولية عن طريق الاتفاقيات، لتتوقف جهودها مع بداية الحرب العالمية الأولى¹.

وعلى أثر الانهيار الاقتصادي الكبير الذي وقع أعقاب هذه الحرب انشغلت الدول في إعادة الاعمار وهي التي خرجت ببنية تحتية مهدمة لاسيما الدول التي جرت المعارك فوق اراضيها، في حين نجح رجال الاعمال في المحافظة على رؤوس الأموال وابتكار أساليب جديدة في تنميتها في ظل ارتفاع أسعار المواد الغذائية وانتشار تجارة السلاح ومواد الدعم اللوجستي، وفي ظل قوتهم المالية والاقتصادية عمدوا الى إعادة صياغة القواعد المنظمة لمجتمع الاعمال الدولي وتجميع الأعراف التجارية وتوحيدها، وأسسوا غرفة التجارة الدولية عام 1919 كمنظمة غير حكومية يوجد مقرها في "باريس" من أجل تحقيق هذه الاهداف وإعادة بعث قانون التجار في ثوبه الجديد وتعزيز سبل تطبيقه².

وتتضمن غرفة التجارة الدولية 45 مليون شركة من انحاء العالم³، وهو رقم ضخم يدل على الأهمية التي تحتلها هذه المنظمة، ومدى التفاف قطاع الشركات في مجتمع الاعمال الدولي حولها،

الفرع الثاني: مصادر قانون التجار

وتتمثل في المبادئ العامة للقانون واعراف التجارة الدولية، واجتهادات هيئات التحكيم التجاري الدولي⁴، والملاحظ انها تشترك مع قانون التجارة الدولية في كل هذه المصادر، غير ان ما يميز قانون التجار هو تدوين غرفة التجارة الدولية لأعراف التجارة الدولية والتي تمثل المصدر الاساسي لهذا القانون وانطلاقته، وذلك في صيغ موحدة دأب مجتمع الاعمال على تطبيقها كما هي، ولعل اهم ما يمكن الحديث عنه في هذا المجال الصيغ التالية:

¹ - نجود هيبية، عن القوة الالزامية لمصادر قانون التجارة الدولية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 2 ن سبتمبر 2019، ص 558.

² - طالب حسن موسى، المرجع السابق، ص 238.

³ - موقع غرفة التجارة الدولية: iccwbo.org/ تاريخ الاطلاع: 2025/09/14.

⁴ - توفيق ميلود مباركي، المرجع السابق، 2019، ص ص 7-10.

أولاً: المصطلحات التجارية

جرت العادة لدى التجار منذ نهاية القرن التاسع عشر وبقصد تمييز البيوع الدولية عن بعضها، استخدامهم اوصاف معينة لكل نوع، وذلك بحروف مختصرة بحيث يتضمن كل وصف مجموع من القواعد تخص تحديد الالتزامات الخاصة بالبائع والمشتري كل على حدا، وشيئا فشيئا شكلت هذه الاوصاف اعرافا تجارية دولية تحظى بالانتشار الواسع، غير ان هذا الانتشار صاحبه تضارب في معاني المصطلحات لينتهي الامر مع قيام غرفة التجارة الدولية الى جمع هذه الأعراف وتوحيدها وتفسيرها في دليل يعرف ب "المصطلحات التجارية الدولية Commercial International Terms" ويعرف اختصارا ب "الانكوترمز Incoterms"¹، وأول نسخة لها ظهرت عام 1936 لتتم مراجعتها اعوام 1953، 1976، 1980، 1990، ثم عام 2000، وهذه المصطلحات اسهمت اسهاما كبيرا في تيسير التجارة الدولية، ذلك انها تستخدم في المناطق الجمركية وخلال الاتصالات الالكترونية في المعاملات التجارية، واثناء نقل البضائع².

ثانيا: الصيغ البنكية: وأهم هذه الصيغ تتمثل فيما يلي:

1-الأعراف والممارسات الموحدة المتعلقة بالاعتمادات المستندية: الاعتماد المستندي هو العملية

التي يقبل بموجبها البنك ان يقوم بتسديد واردات عمليه المستورد لصالح بنك المصدر الأجنبي مقابل استلام المستندات التي تدل على ان المصدر قد قام فعلا بإرسال البضاعة المتعاقد عليها³، وتم استعمال هذه التقنية في "إنجلترا" أواخر القرن التاسع عشر لتسوية البيوع البحرية وذلك نتيجة انعدام الثقة الذي طبع هذه المعاملات لوجود البائع والمشتري في أماكن مختلفة، وبالتالي الاستعانة بمؤسسة وثيقة مثل البنك لتغطية المعاملة من الجانبين⁴.

فما كان من غرفة التجارة الدولية وبعد انتشار التعامل بهذا العرف الا اعداد صيغة موحدة لهذه الممارسات سميت بالأعراف والممارسات الموحدة المتعلقة بالاعتمادات المستندية والتي ظهرت لأول مرة

¹ - عثمانى وهيبه، دور المنظمات التجارية لدولية في توحيد قواعد قانون التجارة الدولية، ماستر في القانون الاقتصادي، جامعة سعيدة، 2014/2015، ص 93.

² - عمر سعد الله، مرجع سابق، ص 162-168.

³ - بشير دهانة، التنظيم القانونية للاعتماد المستندي في التشريع الجزائري، مجلة البحوث في العقود وقانون الاعمال، جامعة قسنطينة، المجلد 7، العدد 4، 2022-12-21، ص 102.

⁴ - سارة خفيف، أميرة علال، الاعتماد المستندي كوسيلة دفع في التجارة الدولية، ماستر قانون اعمال، كلية الحقوق، جامعة سكيكدة، 2022، ص ص 10-11.

سنة 1933، وتم تنقيحها عام 2007، ومن ثم اوصت الاونسترال في تقريرها في الدورة 42 للجمعية العامة عام 2009 باستعمالها حسب الاقتضاء في المعاملات التي تنطوي على انشاء اعتماد مستندي.

2- الصيغة الموحدة للكفالات عند الطلب: وتسمى أيضا خطابات الضمان، وخطاب الضمان هو تعهد نهائي يصدر من البنك بناء على طلب عميله الأمر وهو المستورد بدفع مبلغ نقدي معين أو قابل للتعيين بمجرد أن يطلب المستفيد المصدر ذلك من البنك خلال مدة محددة، وتمكن استيفاء المستفيد من هذا التعهد (خطاب الضمان) متى تأخر أو قصر المستورد في تنفيذ ما التزم به للمستفيد، ويعود أصل خطابات الضمان إلى العصر الروماني، حيث سُنَّ قانون يُسمى "receptum argentarii"، والذي ألزم البنوك بسداد ديون عملائها، وانتشر التعامل بهذه الممارسات في القرن العشرين¹، وبالتالي ازدادت النزاعات حول المطالبات، وضمانات السداد العادل، مما استوجب تدخل غرفة التجارة الدولية لتوفير قواعد الموحدة تشكل إطارًا واضحًا لعملية الإصدار والتعديل والمطالبات، مما يعود بالنفع على جميع الأطراف المشاركة في معاملات الضمان، وقد تم اصدار اول نسخة من القواعد الموحدة للكفالات المستحقة عند الطلب سنة 1991، ليتم تنقيحها سنة 2010 وتوصي الاونسترال في تقريرها في الدورة 44 للجمعية العامة في 2011 باستخدامها حسب الاقتضاء في المعاملات التي تشمل هذه الكفالات.

ثالثا: قواعد التحكيم والوساطة:

صدرت أولى قواعد التحكيم لغرفة التجارة الدولية عام 1922، ووُضعت قواعد الوساطة لاحقًا، ودخلت أحدث قواعد الوساطة حيز التنفيذ عام 2014، لتحل محل قواعد حل النزاعات البديلة السابقة والتي يتم مراجعتها بانتظام، ودخلت أحدث نسخة من قواعد التحكيم حيز التنفيذ في 2021/01/01 كما تُجرى تعديلات على قواعد الوساطة².

وتصف غرفة التجارة الدولية هذه القواعد بأنها تمثل إطار منظما ومؤسساتيا يرمي الى ضمان الشفافية والفعالية والإنصاف أثناء سير عملية فض النزاعات³، ذلك ان قواعد التحكيم تعمل على توجيه الإجراءات التحكيمية، وتحديد دور الأطراف المشاركة، وتتولى تبيان كيفية تعيين الخبراء المختصين في التحكيم لحسم النزاع بدلا من اللجوء إلى المحكمة التقليدية، وكذلك تحديد لغة الجلسات، ورد الخصوم

¹ - May-Haz ; Letters Of Guarantee And Preliminary Injunction ; 2019 ; <https://m.elmadaghukuk.com> 21/09/2025 .

² - 2021 Arbitration Rules and 2014 Mediation Rules ; <https://iccwbo.org>; 21/09/2025 .

³ - غرفة التجارة الدولية، قواعد التحكيم قواعد الوساطة، 1-2، 2013، على الموقع: <http://www.iccwbo.org>

جدلية القانون الواجب التطبيق على مجتمع الاعمال الدولي

وغيرها¹، في حين تتميز قواعد الوساطة بمرونة عالية بقصد تشجيع أطراف النزاع في إطار عقود التجارة الدولية على تبنيها والتي تبدو في مجال احترام القانون الواجب التطبيق وترك اتفاق الأطراف مرجعية في كثير من المسائل فضلا عن إمكانية قيامهم بتعديل بعض قواعد الوساطة طالما كان التعديل لا يمس بروح القواعد.

والجدير بالذكر ان قواعد التحكيم يتم تطبيقها إما امام المحكمة التحكيمية التابعة للغرفة او أي امام أي هيئة تحكيم سواء كانت في إطار مؤسسي او كانت تحكيما خاصا، ونفس الامر بالنسبة لقواعد الوساطة والتي يمكن تفعيلها امام المركز الدولي للتسوية الودية للنزاعات التابع للغرفة والمسؤول عن إدارة إجراءات الوساطة، او امام أي وسيط آخر يحدده أطراف النزاع.

خاتمة:

في الأخير نقول ان مجتمع الاعمال الدولي بأشخاصه المتمثلة في الدول والشركات والبنوك إنما هو مجتمع ذو خصوصية كبيرة ويثبت انفراده عن المجتمع الدولي عموما، وتعزيزه لطابع الفرد في صياغة قواعد القانون الدولي كتوجه جديد، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى فإن مناهج الخصوصية يترجمها أيضا تطبيق هذا المجتمع لنوعين من القواعد القانونية المتميزة في انتمائها وطبيعتها وبل وفي الزاميتها، وهذه القواعد يجمعها فرع قانوني عام هو القانون الدولي للأعمال، او كما يسميه البعض قانون الاعمال الدولي، وهذا القانون يمكن ان نعرفه بأنه مجموعة القواعد القانونية التي تطبق على اشخاص مجتمع الاعمال الدولي، وانه يتفرع الى قانون التجارة الدولية وقانون التجار.

وعن خصوصية قواعد القانون الدولي للأعمال فإنها تظهر في النقاط التالية:

-تراوح قواعده بين الإلزامية وعدم الإلزامية، ففي الوقت التي تبقى جميع المصادر المذكورة في المادة 38 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية ملزمة بترتيبها، تظهر مصادر أخرى غير ملزمة كالتوصيات والقوانين النموذجية.

-مساهمة المنظمات الحكومية وعلى الخصوص غرفة التجارة الدولية في وضع قواعده، وهذه الخصيصة ينفرد بها القانون الدولي للأعمال عن باقي القوانين الأخرى، فالمنظمات الحكومية عادة لا يتجاوز دورها ان تكون مراقبا في مؤتمرات المنظمات الدولية، وليس لها ان تفرض قواعد قانونية، غير ان

¹ -- صليحة قرين، نحية زواتتي، التحكيم وفق قواعد غرفة التجارة الدولية، ماستر في قانون الاعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خميس مليانة، 2024/2023، ص 7.

غرفة التجارة الدولية استطاعت فرض الصيغ البنكية على كافة البنوك في العالم بعد ان قامت بجمعها وتوحيدها وتطبيقها.

-تمتع الكثير من قواعده بالمرونة التي تواءم الطابع السريع الذي يميز قطاع الاعمال الدولي، لا سيما تلك المتعلقة بالمصطلحات التجارية وقواعد التحكيم، حيث تترك هذه الأخيرة لأطراف العلاقة القانونية الحرية في الاختيار بينها وتطبيقها.

-تنوع القواعد التي تنظم ذات المسألة بين ما ينتمي الى قانون التجارة الدولية وبين ما ينتمي الى قانون التجار، على غرار قواعد التحكيم التي تنتوع بين ما أصدرته الاونسترال وبين ما وضعتة غرفة التجارة الدولية، وهذا يعطي فسحة لأطراف العلاقة القانونية في اختيار الاصلح لها، وعادة يكون اختيار نسخ الاونسترال عندما يتعلق الامر بالدول، والعكس في حال باقي اشخاص مجتمع الاعمال الدولي، وهذا لا يتنافى مع مجهودات توحيد قواعد القانون الدولي للأعمال بفرعيه، بل يعزز اتجاه رجال الاعمال الذي يدعو الى الإفلات من قواعد القوانين الوطنية والقضاء الوطني الذي لا يحقق حسب رأيهم مصالح الشركات، وذلك عبر توفير كل الخيارات التي تفتح المجال لتطبيق قواعد القانون الدولي للأعمال، وتضيق فرص تطبيق القوانين الوطنية.

والجزائر التي تتفاعل داخل مجتمع الاعمال الدولي كشخص من اشخاص القانون الخاص او عبر اشتراكها في المشروعات المشتركة او التكتلات الإقليمية، تجد نفسها على مستوى الاطار التشريعي تسن قوانين تنضم فيها الى الاطار الاتفاقي الخاص بهذا القانون او تتأثر بالقوانين النموذجية كما هو الحال في صياغة قانون التجارة الإلكترونية وقانون التوقيع الإلكتروني، أو تأخذ بقواعد التحكيم الخاصة بغرفة التجارة الدولية في اطار الاتفاقيات الخاصة بالاستثمار، وهذا يترجم التأثير الذي يمارسه هذا القانون على المنظومة التشريعية الوطنية، ووقوف الدول على المحك في الموازنة بين ضرورات المحافظة على سيادتها والتي تحققها باشتراكها الطوعي في سن الاتفاقيات الدولية او الانضمام اليها والتأسي بالقوانين النموذجية دون الزامية، وضرورات الاندماج في الاقتصاد العالمي واستقطاب الشركات المتعددة الجنسيات عبر تهيئة المناخ القانون الملائم والمتماهي مع القوانين النموذجية ، وكذا تأسيس لجان غرفة التجارة الدولية على غرار لجنة الغرفة الدولية للتجارة بالجزائر.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: الكتب

1. إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية. الطبعة الأولى، دار غيداء، الأردن، 2015.

جدلية القانون الواجب التطبيق على مجتمع الاعمال الدولي

2. سفيان بن عبد العزيز، إدارة الأعمال الدولية والشركات المتعددة الجنسيات. مطبوعة بيداغوجية، جامعة بشار.
3. طالب حسن موسى، قانون التجارة الدولية. دار الثقافة، الأردن، 2008.
4. طلعت جياذ الحديدي، المركز القانوني الدولي للشركات متعددة الجنسيات، الطبعة الأولى، دار الحامد، الأردن، 2008.
5. عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية، الطبعة الثانية، الدار المصرية اللبنانية، 2004، مصر.
6. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المشاركة الدولية، الدار الجامعية، مصر، 2006.
7. عبد الواحد محمد الفار، العولمة الاقتصادية، دار النهضة العربية، مصر، 2009.
8. عزيز العكيلي، شرح القانون التجاري (الجزء الأول)، الطبعة الأولى، دار الثقافة، الأردن ، 2005.
9. علي عبد الفتاح أبو شرار. (2007). الاقتصاد الدولي. الطبعة الأولى. الأردن: دار الميسرة.
10. علي فتاك، مبسوط القانون التجاري الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.
11. عمر سعد الله، القانون الدولي للأعمال، دار هومة، الجزائر، 210.
12. مورديخي كريانين، الاقتصاد الدولي (ترجمة: محمد إبراهيم منصور، علي مسعود عطية)، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2007.
13. نادية فوزيل، النظام القانوني للمحل التجاري - المحل التجاري والعمليات الواردة عليه (الجزء الأول)، دار هومة، الجزائر، 2013.

ثانياً: الرسائل الجامعية

1. توفيق ميلود مباركي، وضع قواعد التجارة الدولية. رسالة ماجستير في قانون الأعمال المقارن، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران، 2009، 2010.
2. توفيق ميلود مباركي، قانون التجار كمصدر من مصادر قانون التجارة الدولية، رسالة ماجستير في قانون الأعمال المقارن، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران 2، 2019.
3. سارة خفيف، أميرة علال، الاعتماد المستندي كوسيلة دفع في التجارة الدولية. مذكرة ماستر في قانون الأعمال، كلية الحقوق، جامعة سكيكدة، 2002.
4. صليحة قرين، نجية زواتني، التحكيم وفق قواعد غرفة التجارة الدولية. مذكرة ماستر في قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خميس مليانة، 2024/2023.

5. عثمانى وهيبه، دور المنظمات التجارية الدولية في توحيد قواعد قانون التجارة الدولية، مذكرة ماستر في القانون الاقتصادي، كلية الحقوق، جامعة سعيدة، 2015/2014.

6. كمال مقروس، دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي: دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية والتجربة المغربية، رسالة ماجستير في الاقتصاد الدولي، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014/2013.

ثالثاً: المقالات العلمية

1. بن عبد الملك بن دهميش، هشام، "مصادر القانون الدولي العام: دراسة تحليلية"، مجلة كلية الشريعة والقانون، العدد 26، الجزء 2، 2023.

2. بوعيسي، عزة، وبلعسل، محمد، "رجال الأعمال والفساد المالي في الجزائر - مقارنة تحليلية"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، جامعة المسيلة، المجلد 6، العدد 1، 15 يوليو 2021.

3. داود، منصور، والعقون، ساعد، "مكانة العرف في القانون التجاري الجزائري"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 4، العدد 2، 8 يناير 2020.

4. دهانة، بشير، "التنظيم القانوني للاعتماد المستندي في التشريع الجزائري"، مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال، جامعة قسنطينة، المجلد 7، العدد 4، 21 ديسمبر 2022.

5. فيلاسكيز، مانويل وآخرون، "العدالة والإنصاف"، مجلة قضايا في الأخلاقيات، المجلد 3، العدد 2، 1990.

6. مؤثرة، "في تعزيز التجارة الدولية"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، المجلد 22، العدد 2، 14 نوفمبر 2022.

7. هيبه، نجود، "عن القوة الإلزامية لمصادر قانون التجارة الدولية"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 2، سبتمبر 2019.

8. هيبه، نجود، وإرزيل، الكاهنة، "عن القوة الملزمة لمصادر قانون التجارة الدولية"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الوادي، المجلد 10، العدد 2، 28 سبتمبر 2019.

9. ولهي، المختار، "المبادئ العامة للقانون كمصدر للقانون الدولي بين الجدل الفقهي والاجتهادات القضائية"، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، جامعة المسيلة، المجلد 9، العدد 2، 20 يونيو 2024.

رابعاً: المقالات المنشورة على الإنترنت

1. عادل عثمان، دور السوابق التحكيمية كمصدر لقواعد التجارة الدولية، منشور بتاريخ 2021/09/27 على موقع "حماة الحق للمحاماة": <https://jordan-lawyer.com>، تاريخ الاطلاع: 2025/09/20.
 2. مسميات وظيفية: رجل أعمال، منشور على منصة مجرة: <https://hbrarabic.com>، تاريخ الاطلاع: 2025/09/23.
 3. كيف تصبح رجل أعمال، منشور بتاريخ 2017/05/07 على موقع: <https://mawdoo3.com>، تاريخ الاطلاع: 2017/09/08.
 4. كل شيء عن المشروعات المشتركة، موقع إلكتروني، تاريخ الاطلاع: 2017/09/08، الساعة 11:40.
 5. رزان أبو صالح، ما هو البنك؟، منشور بتاريخ 2019/04/18 على موقع موضوع: <https://mawdoo3.com>.
 6. بهاء الشطرات، مفهوم الأعمال الدولية، منشور بتاريخ 2023/07/18 على موقع موضوع: <https://mawdoo3.com>، تاريخ الاطلاع: 2025/09/23.
- خامساً: المواقع الإلكترونية والمراجع الأجنبية على الإنترنت**
1. What is a Commercial Bank?; <https://corporatefinanceinstitute.com/>; 23/09/2025.
 2. May-Haz; Letters of Guarantee and Preliminary Injunction; 2019; <https://m.elmadaghukuk.com>; 21/09/2025.
 3. 2021 Arbitration Rules and 2014 Mediation Rules; <https://iccwbo.org>; 21/09/2025.
 4. غرفة التجارة الدولية، قواعد التحكيم وقواعد الوساطة، 1-2، 2013، على الموقع: <http://www.iccwbo.org>.
 5. ، تاريخ الاطلاع: 2025/09/14 <https://iccwbo.org> موقع غرفة التجارة الدولية:
 6. International Business; <https://en.wikipedia.org>; 23/09/2025.
 7. Banque d'investissement; <https://fr.wikipedia.org>; 23/09/2025.
 8. ، تاريخ الاطلاع: 2025/09/14 <https://mawdoo3.com>.